الأمم المتحدة

A/C.4/54/SR.10

# الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
15 September 2000
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

## لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

**محضر موجز للجلسة العاشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد زاخيوس (قبرص)

المحتويات

تكريم ذكرى جوليوس نيريري وموظفي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في بوروندي وكوسوفو

البند ٩٠ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-28354 (A)
*0028354*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

## تكريم ذكرى جوليوس نيريري وموظفي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في بوروندي وكوسوفو

١ - بدعوة من الرئيس، وقف أعضاء اللجنة دقيقة صمت تكريما لذكرى السيد جوليوس نيريري، أول رئيس لجمهورية تزانيا المتحدة، وموظفي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في بوروندي وكوسوفو.

## البند ٩٠ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (A/54/63-S/1999/171، A/54/87، A/C.4/54/L.2*)

٢ - **السيد زكي** (مصر): تكلم بصفته مقرر اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فعرض تقرير اللجنة (A/54/87) وقال إن اللجنة ترى أن من الجوهري أن تكون الأمم المتحدة في موقف يتيح لها الحفاظ الفعال على السلم والأمن الدوليين خاصة عن طريق التخطيط والإدارة الفعالين لعمليات حفظ السلام والاستجابة السريعة والفعالة لأي ولاية يكلفها بها مجلس الأمن. وقد زاد عدد عمليات حفظ السلام المعقّدة منذ نهاية الحرب الباردة. وفي هذا الصدد شددت اللجنة الخاصة على أهمية وجود إدارة لعمليات حفظ السلام تتسم بالفعالية وبكفاءة الهياكل وتزوَد بعدد كاف من الموظفين. كما شددت اللجنة على أهمية التطبيق المتسق للمبادئ والمعايير التي أنشأتها بالنسبة لنشر وإدارة عمليات حفظ السلام.

٣ - وفيما يتعلق بمسألة المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة، قال إن اللجنة الخاصة أوصت مجددا بضرورة اتخاذ خطوات لتأمين تنفيذ الترتيبات الحالية على نحو فعال ومناسب زمنيا ومنهجي دون أن يحول ذلك بين إمكانية إجراء المشاورات بأشكال أخرى.

٤ - وفي مجال الموظفين، أكدت اللجنة الخاصة من جديد على ضرورة التقيّد الكامل والصارم بجميع أحكام المادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة في تسيير وإدارة عمليات حفظ السلام. كما أكدت على أهمية توخي الحرص في اختيار وإعداد كبار القادة العسكريين ومفوضي الشرطة والموظفين الأساسيين قبل إيفادهم إلى أي عملية لحفظ السلام.

٥ - وبخصوص فرع التقرير المتعلق بالتنظيم والتخطيط والتنسيق، قال إن اللجنة الخاصة لاحظت أهمية التخطيط المبكر والتنسيق المنتظم لعمليات حفظ السلام. كما أعادت الإشارة إلى أهمية ممارسة الشفافية في اختيار البلدان المساهمة بقوات سيما حين يتعلق الأمر باستخدام نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، فضلا عما شددت عليه اللجنة الخاصة مجددا من أهمية اتباع قواعد ملائمة زمنيا وكفؤة وشفافة وفعالة من حيث التكاليف في مجال شراء المواد والخدمات المستعملة دعما لعمليات حفظ السلام، ورحب بالتقدم الحاصل في إعداد استراتيجية سوقية شاملة ومرنة فيما يتصل بهذه العمليات.

٦ - وفيما يخص فرع التقرير المتعلق بالسلامة والأمن، ذكر أن اللجنة الخاصة أعربت عن بالغ قلقها إزاء تزايد الهجمات وأعمال العنف التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة والموظفون المرتبطون بها. وبهذا الصدد فقد شددت اللجنة على دور الإعلام الفعال في تعزيز سلامة الموظفين وعلى الحاجة إلى تشكيل قوات حفظ السلام على نحو ملائم وإلى تفادي التضارب بين الاختصاصات والموارد.

٧ - واعترافا منها بالدور المتنامي للشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام، أوضح أن اللجنة ساندت جهود الأمانة العامة في متابعة الحلقات الدراسية المتعلقة بالشرطة المدنية وتنسيق مزيد من المبادرات في ذلك المجال. كما

أعادت التأكيد على الحاجة إلى تعزيز وحدة الشرطة المدنية داخل إدارة عمليات حفظ السلام.

٨ - كما لاحظت اللجنة الخاصة كما قال - أن قدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع هي مفهوم شامل يضم عدة عناصر ودعت جميع الدول الأعضاء التي وافقت على نظام الترتيبات الاحتياطية إلى البدء في إعداد مذكرات تفاهم يمكن تطبيقها فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة.

٩ - وأردف قائلا إن اللجنة الخاصة شددت على أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بدفع أنصبتها المقررة كاملة وفي الموعد المحدد وبغير قيد أو شرط. كما أعربت اللجنة عن بالغ إنشغالها إزاء التأخر الحاصل في سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وعن تشجيعها للأمانة العامة على سرعة البت فيما تراكم من مطالبات.

١٠ - وأوضح أنه تم تخصيص فرع من التقرير للتعاون مع الترتيبات الإقليمية. وفي ضوء اضطلاع الأمم المتحدة بالريادة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، تعيد اللجنة الخاصة التأكيد على ما يمكن أن تقدمه الترتيبات والوكالات الإقليمية من مساهمة ملموسة في حفظ السلام طبقا للفصل السابع من الميثاق. وبهذا الخصوص شددت اللجنة الخاصة على أن المجهودات الدولية الهادفة إلى تحسين قدرة البلدان الأفريقية مجتمعة على المشاركة في عمليات حفظ السلام ينبغي أن تركز في المقام الأول على تحسين القدرة المؤسسية لمنظمة الوحدة الأفريقية.

١١ - واستطرد يقول إن اللجنة الخاصة قد توصلت إلى استنتاج مفاده أن علاقتها بالجمعية العامة بحاجة إلى تعزيز حتى يتسنى تحسين كفاءة عمل اللجنة وإتاحة السبل لمشاورات أوثق مع الأمانة العامة حول قضايا حفظ السلام. وقد طالبت اللجنة الخاصة بتعميم تقريرها في شكل رسمي في موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع من انقضاء الدورة الموضوعية. وسوف تبدأ المداولات داخل اللجنة الرابعة حول البند المتعلق بحفظ السلام أثناء انعقاد الدورة العادية القادمة للجمعية العامة بعرض يقدمه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة يتلوه تبادل غير رسمي للآراء بين أعضاء اللجنة الرابعة والأمانة العامة بخصوص فحوى تلك الإحاطة التي سيدلي بها وكيل الأمين العام. وبعدها يتاح للدول الأعضاء فرصة المشاركة في مناقشة عامة داخل اللجنة الرابعة حول قضايا حفظ السلام.

١٢ - **السيد مييت** (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): في معرض استعراضه لأنشطة إدارة عمليات حفظ السلام خلال عام ١٩٩٩، لاحظ أن عمليات حفظ السلام ما زالت وسيلة فعالة لمعالجة الأزمات التي تحدث في مختلف أرجاء العالم. ورغم أنه ما من شك في ضرورة اللجوء إلى آليات ومحافل ومنظمات أخرى، فإن الأحداث الأخيرة في كوسوفو وتيمور الشرقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون أكدت مجددا على الضرورة الملحة والأهمية التي تتسم بها أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وعلى دورها الرئيسي ضمن جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى الدفع بالسلم إلى الأمام. وقد اتسع نطاق عمل المنظمة في ذلك المجال اتساعا ملموسا خلال الأشهر الإثني عشرة المنصرمة. ومن أهم ما شهدته تلك الفترة نشر عمليتين في كل من كوسوفو وتيمور الشرقية بصورة لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق المشمول؛ والتحضيرات لبدء عملية ضخمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والتوسيع الضخم في نطاق العملية المنفذة في سيراليون.

١٣ - ومضى يقول إنه يتضح الآن على نحو متزايد أن الأمم المتحدة تظل الآلية الأساسية للتوفيق بين أكثر الآراء تباينا وإدارة عمليات يمكن لولاياتها أن تحظى بدعم جميع الأطراف المعنية. ويمكن للمنظمات الإقليمية والقوى الدولية

في كثير من الحالات أن تؤدي دورا مهما في مجهودات المجتمع الدولي والأمم المتحدة ترحب بمشاركة تلك الجهات وتعاونها في أنشطة صنع السلام. وفي الوقت نفسه فعندما تنشب أزمات كبرى تنشأ بنفس القدر الحاجة إلى دعم مادي وسياسي أوسع لا يمكن توفيره إلا من خلال الأمم المتحدة.

١٤ - وأضاف قائلا إن للأمم المتحدة في الوقت الراهن ١٨ عملية لحفظ السلام يشترك فيها ما يقرب من ٠٠٠ ١٤ من الجنود والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية وهم يضطلعون بمهام جديدة لم يسبق لها مثيل في أغلب الأحيان. وقد جاء نشر ٠٠٥ ٤ من أفراد الشرطة في كوسوفو و ٠٠٠ ٦ جندي لحفظ السلام في سيراليون وما بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ١٦ فرد من القوات والشرطة المدنية في تيمور الشرقية إلى جانب المئات من الإداريين المدنيين دليلا على أن العدد الإجمالي لحفظة السلام سيتجاوز الضعف خلال الأشهر الستة القادمة. ويخدم حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة بإخلاص وشجاعة مجازفين في أغلب الأحيان بحياتهم وهم يستحقون الامتنان العميق كما هو شأن الدول الأعضاء التي وضعت موظفيها تحت تصرف الأمم المتحدة رغم أن هذه الأخيرة لم تستطع دائما، للأسف، تأمين التعويضات على نحو سريع لتلك الدول. وأضاف أن استعدادها لبذل مثل تلك التضحيات يشهد على التزامها بأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

١٥ - وفي معرض تقديمه موجزا بالإنجازات المتحققة خلال السنة المنصرمة وتسليطه الضوء على عينات من المتطلبات الجديدة الملقاة على عاتق الإدارة، ذكر أن الأمم المتحدة لعبت دورا أساسيا في دعم عملية المشاورة المكللة بالنجاح في تيمور الشرقية وحالت من خلال وجودها المستمر في المنطقة دون وقوع المزيد من الأحداث المأساوية. وتسعى الأمم المتحدة في الوقت الراهن إلى معالجة الاحتياجات الملحة لسكان تيمور الشرقية وتأمين انتقال سلس إلى وجود للأمم المتحدة بغرض حفظ السلام. والاستعدادات جارية لنشر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي ستضطلع، على غرار مثيلتها في كوسوفو، بمسؤوليات واسعة النطاق.

١٦ - وقال إن ثمة وجودا كبيرا للأمم المتحدة في كوسوفو حيث تتعاون في مجالات التعمير والإصلاح وبناء المؤسسات مع كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اللذين يعملان تحت سلطة الممثل الخاص. وفي الوقت نفسه يستمر التعاون الوثيق مع القوات العسكرية الدولية المسؤولة عن الأمن في كوسوفو.

١٧ - وفي سيراليون، أوضح أن المجتمع الدولي يواصل توسيع دعمه لعملية السلام في ذلك البلد وأنه كان من المتصور أن تضم بعثة الأمم المتحدة الجديدة في سيراليون العناصر المدنية والسياسية التي من شأنها المساعدة في تنفيذ اتفاق لومي للسلام؛ وعناصر تعزز حقوق الإنسان وحماية الطفل؛ وعنصرا عسكريا قويا قوامه ٠٠٠ ٦ فرد يساعد الحكومة في إنجاز برنامجها في مجال نزع السلاح وتسريح القوات وخلق الظروف اللازمة لإرساء الثقة والاستقرار. وستكون أيضا ثمة شرطة مدنية تضطلع بمهمتي إسداء المشورة والرصد في مجال إصلاح وإعادة هيكلة قوات الشرطة في سيراليون. وسوف تلقى الأمم المتحدة دعما جوهريا لمجهوداتها من فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي ستقدم وحدة كبيرة من القوات مع مواصلة دورها الأساسي في توفير الحماية والأمن.

١٨ - وذكر أن التخطيط يتم في الوقت نفسه لعمليتين أخريين في أفريقيا، حيث تم القيام بالنشر الأولي لضباط الاتصال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعواصم البلدان

الموقعة على اتفاق لوساكا وفيما يجري استعراض السبل الكفيلة بتوسيع وجود الأمم المتحدة بحيث يوفر الدعم للمجهودات الرامية إلى تنفيذ اتفاقات السلام. كما أن منظمة الأمم المتحدة على استعداد للمشاركة، عند الضرورة، في المجهودات الهادفة إلى تعزيز السلام على طول الحدود بين إثيوبيا وإريتريا.

١٩ - وتطرق إلى عمليتين مهمتين للأمم المتحدة أوشكتا على الانتهاء بنجاح حيث تكلف بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، بتعزيز إنشاء قوات شرطة محترفة معتمدة في ذلك على ما أنجزته العمليات السابقة. كما أن وجود الأمم المتحدة الهادفة إلى حفظ السلام أتاح لشعب وحكومة هايتي إرساء دعائم للتقدم، رغم أن إنجاز تلك الخطط سيتوقف على الإرادة السياسية لزعماء البلد، ومن جانب آخر فإن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ساعدت في تنظيم الانتخابات الرئاسية خلال الشهر المنصرم بعد أن سبق لها دعم الانتخابات التشريعية سنة ١٩٩٨. وهذه العملية المنجزة بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية ساعدت على تعزيز الاستقرار المالي والسياسي داخل البلد ودعم الأمن الإقليمي والمحلي وإتاحة فسحة للمصالحة والانتعاش الاقتصادي.

٢٠ - واسترسل قائلا إنه من الجدير بالذكر أن المنظمة كان لديها وقت محدود جدا للتحضير فيما يتعلق بعدد من البعثات المنشأة أو الممددة مؤخرا. فقد طُلب من الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتيمور الشرقية وكوسوفو وأماكن أخرى معالجة احتياجات متزايدة التعقيد في مجالات التخطيط والانتشار والدعم في إطار فترات زمنية أقصر أمدا. وقد، تم بنجاح نشر ٢ ٠٠٠ فرد من الشرطة المدنية وعنصر إداري في كوسوفو في زمن قياسي. واتخذت الأحداث مسارا مماثلا في تيمور الشرقية حيث يسرت دينامية وتفاني موظفي الأمم المتحدة في حد ذاتهما إنشاء عملية واسعة النطاق دون أي تحضير تقريبا.

٢١ - على أن الإدارة عانت في رأيه صعوبات إزاء الزيادة الضخمة في عبء العمل المطلوب منها وخاصة في مجال معالجة المتطلبات الطويلة الأمد. وقد حثت اللجنة الخاصة الأمانة العامة في تقريرها على مواصلة جهودها الهادفة إلى تطوير قدرة المنظمة على الإفادة من الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام. وفي ذلك السياق، عقدت في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٩ بمقر الأمم المتحدة حلقة عمل للمتابعة حول الشرطة المدنية دعيت للمشاركة فيها جميع الدول الأعضاء. وقد شدد التقرير المتعلق بالحلقة الدراسية الذي تم تعميمه على جميع الدول الأعضاء على ضرورة تزويد الضباط الذين يتم نشرهم في الميدان بالتدريب المهني اللازم وزيادة الدعم التعبوي وتأمين تعاون أوثق بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. وقد ورد اقتراح بأن تعمل الأمانة العامة على تطوير مستوى تمثيل الشرطة داخل الترتيبات الاحتياطية. وفي السياق ذاته، لاحظ بارتياح أن مشاركة الشرطة المدنية عبر الأشهر الإثني عشر المنصرمة في الترتيبات الاحتياطية زادت من ١ ٣٠٠ إلى ما يقرب من ٢ ٢٠٠ فرد وأن زيادات أخرى متوقعة بحلول نهاية السنة. لكن هذا التقدم تراجع للأسف بفعل الارتفاع الجسيم في المتطلبات المرتبطة بالعمليات الجديدة، فقد كان من المتوقع أن يبلغ الانتشار الإجمالي لأفراد الشرطة ٥٠٠ ٩ فرد بنهاية السنة. وقد حُثت المنظمة أيضا على توخي مزيد من الدقة فيما يتعلق باحتياجاتها من التوظيف المتصلة بالمشاركة في البعثات؛ ومن شأن نظام التوظيف المفصل المعد للعمليتين اللتين تم نشرهما في البوسنة والهرسك وكوسوفو أن يشكل نموذجا في هذا السياق. وقد أشير أيضا إلى ضرورة أن تنسق الإدارة تنظيم المناقشات التي تدور حول الاستراتيجيات والحلقات الدراسية المتعلقة بالتدريب.

٢٢ - وبخصوص الاحتياجات المادية أشار إلى أن الأمين العام وصف المشكلة بالتفصيل في بيانه المدلى به في اللجنة الخامسة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ الذي أوضح فيه المجهودات الرامية إلى تبسيط الإجراءات وتطرق إلى ضرورة توفير الموارد الكافية. ولقد جاء الاستنفاد السريع للمعدات الاحتياطية في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في بريندیزي أثناء نشر عمليات حفظ السلام ليسلط مؤخرا الضوء على أهمية هذه المسألة. وأشار فيما يخص الموظفين إلى أنه من الجدير بالذكر أن العمليات الجديدة التي قامت الأمم المتحدة بنشرها جذبت متخصصين في ميادين عديدة لم تكن تشكل في العادة جزءا من عمليات حفظ السلام، بما في ذلك القضاة والمدعون العامون والمهندسون المدنيون واختصاصيو الإدارة المدنية. وثمة حاجة ملحة أيضا إلى الإعلاميين المتخصصين ما دامت عمليات حفظ السلام ملزمة بالتوجه إلى عموم الجمهور لشرح ما تضطلع به من أدوار تتسم بالتعقيد. وقد يكون من المفيد توسيع نظام الترتيبات الاحتياطية عن طريق ضم خبراء عسكريين متخصصين في مجالات من قبيل القانون والإعلام والهندسة. كما شرعت الإدارة في تسجيل الموظفين المدنيين؛ وقد يكون من المفيد، المضي في إعداد قوائم بالإداريين المدنيين إما ضمن نطاق قاعدة الأمم المتحدة للبيانات أو في إطار الأنظمة الوطنية المناظرة.

٢٣ - وأعرب عن ترحيب الإدارة بدخول اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها حيز التنفيذ وعن امتنانها لمجهودات اللجنة الخاصة الرامية إلى تركيز الانتباه على ذلك الموضوع من خلال أمور من جملتها حث الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على النظر في ذلك (A/54/87، الفقرة ٨٨)، والإدارة تشاطر في نفس الوقت اللجنة الخاصة اعتقادها بالحاجة إلى عمل المزيد خاصة في ضوء سلسلة الهجمات التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة لحفظ السلام مؤخرا في سيراليون وتيمور الشرقية وكوسوفو وجورجيا وبوروندي. ولسوف تولي الإدارة هذا الموضوع عناية خاصة في سياق دراستها الجارية لطبيعة ووتيرة حدوث الهجمات التي تعرض لها حفظة السلام والموظفون المرتبطون بالمنظمة. وأعرب عن أمله في أن تفضي الدراسة إلى تيسير مزيد من الحوار مع الدول الأعضاء وفيما بينها بشأن التدابير الممكن اتخاذها.

٢٤ - ومضى يقول إن اللجنة الخاصة لم تركز في تقريرها وحسب على الاحتياجات العملية بل ركزت أيضا على الأسس النظرية لمهمة الأمم المتحدة في حفظ السلام. وعليه طالبت اللجنة، والأمانة العامة بأن تنجز في أقرب وقت ممكن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتزام حفظة السلام بالقانون الإنساني الدولي. وقد صدرت تلك المبادئ التوجيهية، كما تعلم اللجنة الرابعة، يوم ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ في نشرة الأمين العام SGB/1999/13. وجاء صدورها عقب مناقشات مطولة داخل الأمانة العامة دارت بين الأمانة العامة ولجنة الصليب الأحمر الدولية من جهة وبين الأمانة العامة والدول الأعضاء من جهة أخرى. وتم تعميم مشروع النص المتمخض عن تلك العملية على الدول الأعضاء في نهاية حزيران/يونيه. وعلى إثر ذلك، عقد مكتب الشؤون القانونية وإدارة عمليات حفظ السلام اجتماعا خُصص لتبادل أخير للآراء بشأن النص. وعقب الاجتماع، قدم العديد من الدول الأعضاء تعليقات اتضحت فائدتها في صياغة النسخة النهائية للنص في كثير من الحالات. وبالرغم من أن الوثيقة لا تشكل قائمة شاملة بمبادئ القانون الإنساني الدولي ولن تحل محل الأنظمة المطبقة على الوحدات العسكرية بموجب قوانينها الوطنية، فمن شأنها أن تنطوي على مساعدة حقيقية في توضيح تطبيق القانون الإنساني الدولي على القوات والعمليات التابعة للأمم المتحدة.

٢٥ - وأوضح أن اللجنة الخاصة لفتت الانتباه أيضا إلى ضرورة التعاون مع الشركاء الإقليميين وإلى أهمية المجهودات الرامية في هذا السياق إلى تحسين قدرة حفظ السلام لدى الدول الأفريقية. وترحب الإدارة بتنظيم مجلس الأمن لاجتماع وزاري يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر للنظر في مسألة التعاون مع القارة الأفريقية. وقد تعاونت الإدارة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مطلع السنة على تنظيم اجتماع ثالث رفيع المستوى بشأن تعزيز القدرة الأفريقية في مجال حفظ السلام. وتمشيا مع القرارات المتخذة في ذلك الاجتماع، تقوم الأمانة العامة في الوقت الراهن بتيسير المشاورات فيما بين الدول الأعضاء بشأن إنشاء فريق عامل يكون بمثابة منتدى للتبادل المنتظم للآراء وتنسيق الأنشطة وزيادة التعاون. وكما تواصل الأمانة العامة مشاركتها المباشرة في أنشطة التدريب وبناء القدرات لدى الدول الأفريقية ودعمها للتعاون الثنائي مع تلك الدول. وتجدر الإشارة إلى أن ٢١ بلدا أفريقيا يشارك في الوقت الراهن في عمليات الأمم المتحدة لا في أفريقيا فحسب بل كذلك في أوروبا وآسيا والأمريكيتين. والخلاصة أنه، بتعزيز قدرة الدول الأفريقية على المشاركة في عمليات حفظ السلام، يمكن للمجتمع الدولي دعم قدرة المنظمة على تشجيع السلام العالمي.

٢٦ - وأردف قائلا إن تقرير اللجنة الخاصة يتطرق أيضا إلى عدد من القضايا المرتبطة بالإدارة التي ظلت الأمانة العامة تعالجها بنشاط خلال السنة المنصرمة. وبخصوص التوازن بين الجنسين قامت الإدارة بتحليل الردود التي جاءتها من البلدان المساهمة بقوات عن استبيان يتعلق بدور ووضع المرأة في سلك القوات العسكرية وقوات الشرطة المدنية في تلك البلدان، وهو ما أعطى صورة أوضح عن قدرة البلدان المساهمة بقوات على توفير الموظفات. وتعتزم الإدارة مواصلة اتخاذ الخطوات الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين في عمليات حفظ السلام بالموازاة مع تعزيز التوازن الجغرافي. وحث الدول الأعضاء مرة أخرى على ترشيح النساء للمناصب القيادية في بعثات حفظ السلام.موضحا أن الإدارة ستسعى في نفس الوقت إلى تحسين التوازن بين الجنسين على مستوى رؤساء وحدتها بالمقر معربا في السياق ذاته عن ارتياحه إذ يعلن عن تعيين مرشحة ذات مؤهلات استثنائية كرئيسة لوحدة التدريب التابعة للإدارة. وبالإضافة إلى ذلك باشرت الإدارة برنامجا للتدريب في مجال مراعاة المنظور الجنساني مدته ثلاثة أشهر ويهم جميع موظفي الإدارة العاملين بالمقر.

٢٧ - وأشار إلى أن الهيكل الجديد للإدارة تم إرساؤه إلى حد كبير، وبرغم أن الحالة من حيث ملاك الموظفين ساءت بصورة ملموسة خلال السنة المنصرمة رغم أن النتائج الأولية لإعادة الهيكلة كانت مُرضية. وكما تعلم اللجنة الرابعة، فقد تم كما كان مقررا التسريح التدريجي للموظفين المقدمين دون مقابل بحلول شباط/فبراير ١٩٩٩، وبعده تقلص العدد الإجمالي للوظائف داخل الإدارة. ومن المؤسف، أن ذلك القرار تصادف مع ارتفاع ضخم في أنشطة حفظ السلام مما أدى إلى أن أصبح ما كان مستهدفا من إيجاد ترتيب يجعل ملاك الموظفين ممشوق الحجم ومتصفا بالكفاءة، أمرا يتعذر تبريره من الناحية العملية. وقد لاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن الأمانة العامة بإمكانها طلب موارد إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك ومن ثم الإدارة عاكفة حاليا على إعداد طلب متعلق لوظائف تكميلية. غير أن عملية طلب الوظائف والحصول عليها وتعيين المرشحين الملائمين عملية مطولة ولا يمكن للأمانة التنبؤ بما ستكون عليه احتياجاتها المتصلة بحفظ السلام في ظرف معين. لذلك، فمن اللازم، جعل القدرة والمرونة جزءا لا يتجزأ من الطريقة التي يتم بها تسيير الإدارة.

٢٨ - واستطرد قائلا إن الشراكة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء أمر مهم لتأمين الطابع العملي والاتساق والدعم

الكامل بالموارد المادية لولايات عمليات حفظ السلام. والأمانة العامة مسؤولة عن توفير المعلومات الموثوق بها في الوقت المناسب والتوسع في شرح الخيارات المتاحة للعمل مع إيلاء الاعتبار الكامل للمبدأ الذي يقضي بأن الأنشطة الهادفة إلى حفظ السلم والأمن في جميع أرجاء العالم لا تتباين من حيث اهتمام المجتمع الدولي بها. وينبغي للدول الأعضاء في الوقت ذاته أن تكون على استعداد للتصرف حتى يتسنى تأمين الاتساق في إعداد وتسيير عمليات حفظ السلام وتوفير الدعم المادي والسياسي للعمليات التي تنشئها. وجميع الدول الأعضاء تتحمل نفس الدرجة من المسؤولية فيما يتعلق بإنجاز ولاية أي عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة. ولكن لو طلبت الدول الأعضاء من الأمم المتحدة أن تفعل المستحيل، ولم تقدم الوسائل اللازمة أو لم تؤازر المنظمة ساعة الشدة لضاعت بذلك وسيلة ذات إمكانات ضخمة. على أن الشراكة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء لا تقتصر على تسيير فرادى العمليات وإنما تتمثل في التعاون المستمر في مجال إدارة أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الدول الأعضاء والأمانة العامة في أداء أدوار متكاملة.

٢٩ - وأشار إلى أن الأمانة العامة مسؤولة عن توفير التوجيه التنفيذي وعن الإدارة الميدانية للعمليات. وذكر أن الشفافية والتشاور أمران جوهريان، لكن لا يمكن اتخاذ الحاجة إلى دعم تلك المبادئ مبررا للتقاعس عن الحركة. وكما لاحظ الأمين العام في خطابه في اللجنة الخامسة، فإن الأمانة العامة تحترم حق الجمعية العامة في سن التشريعات، لكن فعالية عمل الأمانة العامة تتوقف في المقابل على مدى احترام الدول الأعضاء لما تنفرد به الأمانة العامة من اختصاصات من حقها ممارستها في مجال الإدارة. وستظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة فريدة لا يمكن الاستعاضة عنها مما يقتضي تعزيزها والحفاظ عليها لصالح أجيال المستقبل.

٣٠ - **السيد هيكيروب** (الدانمرك): قال إن وفد بلاده يؤيد البيان الذي ألقي باسم الاتحاد الأوروبي. وأضاف أنه ينبغي توفير موارد كافية للأمم المتحدة حتى تتمكن من القيام بأنشطتها في مجال حفظ السلام بفعالية. وأوضح أن توفير الموارد البشرية والمالية يشكل موطن الضعف بالنسبة لحفظ السلام. فقد كان الاضطراب يعم هذه السنة في هذا الإطار بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام التي فقدت خبرات قيِّمة وخسرت الاستمرارية في مواقع رئيسية جراء انخفاض بلغ ٢٢٠ في المائة في الموارد البشرية. وأشار إلى أن وفد بلاده دعا الدول الأعضاء إلى ترجمة الدعم السياسي الذي أعربت عنه داخل اللجنة الرابعة إلى ما يقابل ذلك من قرارات مالية داخل اللجنة الخامسة. وقال إن الموارد لا تعني الوسائل المالية فحسب؛ بل إن الأمم المتحدة تحتاج أيضا إلى حفظة سلام على درجة عالية من التدريب والتجهيز. وأشار إلى أنه لا يتوفر في الوقت الراهن سوى ثلاثة أشخاص في وحدة التدريب. وأضاف أنه ينبغي زيادة التركيز على ذلك الموضوع. واعتبر مشاركة أكبر عدد ممكن من البلدان في عمليات حفظ السلام أمرا مهما إذ أن تسوية الأزمات من إحدى مسؤوليات المجتمع الدولي كافة.

٣١ - وقال إنه بالإمكان إضفاء مزيد من التركيز والفعالية على النظام الاحتياطي. وأشار إلى أن الأمم المتحدة يوجد تحت تصرفها من الناحية النظرية ما يزيد عن ١٤٠ ٠٠٠ من القوات؛ لكن التجربة المتمخضة عن العمليات السابقة والحالية تبين أن الحقيقة غير ذلك. وأضاف أن الأمم المتحدة يمكنها، كخطوة أولى في اتجاه جعل النظام الاحتياطي أكثر فعالية، أن تبدأ حوارا أكثر نشاطا بشأن المساهمات الفردية بالقوات. كما يمكن للمنظمة النظر بشكل أكثر منهجية في مسألة تحسين عنصر الشرطة في النظام.

٣٢ - وأعرب عن ترحيب بلاده بالجهود الرامية إلى إنشاء مقر بعثة الانتشار السريع. لكنه ارتأى، بالنظر إلى تزايد عدد

البعثات، أنه من الممكن أن تنشأ الحاجة إلى مقر إضافي لبعثة الانتشار السريع لكي يتسنى نشر بعثة جديدة أخرى.

٣٣ - وأعرب في معرض إشارته إلى التطورات الأخيرة عن رغبة بلاده في الثناء على إدارة عمليات حفظ السلام بخصوص التطور المحرز في مجال الإعلام في سياق بعثات حفظ السلام. وأضاف أنه يلزم جعل التوظيف الفعال للإعلام جزءا لا يتجزأ من أي عملية لحفظ السلام ما دام الإعلام يلعب دورا رئيسيا في المعركة من أجل كسب تعاطف وتأييد الناس المتواجدين في منطقة البعثة ويكتسب أهمية كبيرة فيما يتصل بسلامة وأمن الموظفين ويعد كذلك أداة مهمة في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

٣٤ - وأضاف أن بلاده لاحظت التقدم المحرز في ميدان السوقيات، لكنها تحث على توفير الموارد الإضافية اللازمة لبدء البعثات. وقال إنه من دواعي الرضى أيضا ما يلاحظ من أن الدروس المهمة المستخلصة من العمليات الماضية قد تمت الاستفادة منها في العمليات الجديدة، موضحا أن ذلك ينبغي أن يكون جزءا من الإجراءات الروتينية المتبعة عند النظر في إنشاء بعثات جديدة.

٣٥ - ومضى يقول إن الإنذار المبكر يعد شرطا ضروريا لاتخاذ إجراء وقائي فعال. وأوضح أن التحرك الوقائي سيساعد إذا أخذ مأخذ الجد على الحد من عدد الحروب ومن المعاناة الإنسانية الناجمة عنها. وأضاف في هذا الصدد أن الأمين العام جدير بالثناء على إيفاده للمبعوثين الخاصين وعلى دبلوماسيته الهادئة. واسترسل قائلا إن الإنذار المبكر ينبغي أن يرافقه تخطيط فعال لحالات الطوارئ. فلا يجوز أن تنتظر الأمم المتحدة قرارات مجلس الأمن حتى تباشر التخطيط المتصل بالسوقيات والنواحي العملية الخاصة بعملية محتملة.

٣٦ - واستطرد قائلا إن حفظ السلام مسؤولية العالم بأسره ولا ينبغي أن تُعهد بالمسؤولية عنه إلى المنظمات الإقليمية. غير أن تقديم المساعدة للمنظمات الإقليمية والتعاون معها يمكن أن يكون فعالا جدا في الحيلولة دون وقوع النزاعات وفي المساعدة على بناء القدرات في مجال حفظ السلام بغرض توظيفها في العمليات المشتركة مع الأمم المتحدة.

٣٧ - ومضى يقول إن بلاده تدعم جهود البلدان التابعة للجماعات الإنمائية للجنوب الأفريقي والرامية إلى تطوير قدرتها الذاتية في مجال حفظ السلام وكذلك تطوير القدرة على منع النزاعات. وأضاف أن بلاده تساعد في بناء مركز إقليمي للتدريب في هراري وأنها تبادلت الخبرات في مجال التحضير للبعثات الدولية مع وزراء البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأعرب عن دعم بلاده الكامل لجهود الأمين العام الهادفة إلى تنسيق التدريب في مجال حفظ السلام وبناء القدرات وإنشاء نظام للإنذار المبكر. وارتأى أن ذلك من شأنه تمكين البلدان الأفريقية من بناء قدرتها الذاتية في مجال تسوية النزاعات.

٣٨ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة حققت عبر السنوات نتائج مذهلة، لكن تعزيز السلام لا يزال يحتاج إلى مزيد من العمل الشاق. وأوضح أنه كلما استبق المجتمع الدولي الأحداث، قلت الموارد التي يحتاجها. وأضاف أن حفظ السلام ليس حلا وإنما هو وسيلة لتحقيق غاية.

٣٩ - وأشار إلى مثابرة بلاده على دعم الأمم المتحدة بالموارد البشرية والتمويل والمساندة السياسية والفكر الجديد وإلى نيتها مواصلة القيام بذلك.

٤٠ - **السيدة راسي** (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة به وهي استونيا وبلغاريا وبولندا، والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص

ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا بالإضافة إلى أيسلندا فأعربت عن تقديرها للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام على ما قامت به من عمل ووجهت الانتباه على وجه الخصوص إلى الاتفاق المتعلق بإصلاح أساليب عمل اللجنة الخاصة الذي سيضيف دينامية جديدة لعملها خلال سنة ٢٠٠٠.

٤١ - وأشارت إلى أن أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام أخذت تزداد مجددا عقب فترة اتسمت بنشاط محدود. وأضافت أن المنظمة عهد إليها بمهام جديدة وصعبة جدا في كوسوفو وتيمور الشرقية وأنها من المحتمل أن تعزز حضورها المتصل بحفظ السلام في أفريقيا. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد التزامه القوي بدور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وأنه برهن على ذلك الالتزام بشكل عملي. ففي آب/أغسطس ١٩٩٩، كان مواطنو الاتحاد الأوروبي يشكلون ثلث الشرطة المدنية وما يزيد عن ربع القوات العاملة في بعثات حفظ السلام وكانت مساهماته المالية تمثل ما يقرب من أربعين في المائة من ميزانية الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام.

٤٢ - وأضافت أن أحداث الأشهر القليلة المنصرمة أجبرت أعضاء المنظمة والأمانة العامة على التفكير في سبل تعزيز قدرة المنظمة وتوفير الموارد الجماعية الكافية للتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي ساند مرارا مسألة الحفاظ على قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على نشر وإدارة مثل تلك العمليات بغض النظر عن عددها أو حجمها. ولكن من المؤسف أن السنة المنصرمة شهدت انخفاضا في عدد موظفي الإدارة بلغ ٢٠ في المائة. وأضافت أن الإدارة بملاكها الحالي في الموظفين سيتعذر عليها في رأي الاتحاد الأوروبي مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها منظمة الأمم المتحدة عليها.

٤٣ - ومضت تقول إن عمليات حفظ السلام أصبحت تكتسي أبعادا متعددة على نحو متزايد خلال السنوات القليلة الماضية. وأوضحت أن الإدارة تحتاج إلى تنظيم كاف وعدد يكفي من الموظفين حتى يتسنى لها التخطيط للعدد المتزايد من البعثات المتعددة الأبعاد وكذلك نشرها وإدارتها. وأضافت أن الإدارة ينبغي أن تقوم في نفس الوقت بالتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها في المنظمات الدولية والدول الأعضاء فتتيح بذلك إمكانية تحسين تنسيق المهام في مجال حقوق الإنسان، وتدمج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وتلفت الانتباه إلى حقوق الطفل في التراعات المسلحة.

٤٤ - وأعربت عن اعتقاد الاتحاد الأوروبي بأن التخطيط للعمليات الجديدة المتعددة الأبعاد والواسعة النطاق ونشرها يتطلب قبل كل شيء خبرة مهنية أكبر لدى العسكريين وقوات الشرطة المدنية.

٤٥ - واسترسلت تقول إن تبسيط هيكل الإدارة سيكون له أثر محدود فقط فيما يخص ترشيد الموارد، مشيرة بهذا الصدد إلى أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى تلقي طلب من الأمانة العامة بشأن المستويات الكافية لمجال ملاك الموظفين تقدمه الهيئات المعنية للنظر فيه. وأوضحت أن حل هذه المشكلة من شأنه تحسين سلامة وأمن موظفي عمليات حفظ السلام ونوعية وفعالية هذه العمليات ومن شأنه، في آخر المطاف، تشجيع الدول الأعضاء على المساهمة في مثل تلك الأنشطة.

٤٦ - وأشارت إلى أن الوسيلة الأخرى لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام تكمن في تحسين قدرتها على الانتشار السريع، والتي تشكل الترتيبات الاحتياطية عنصرا من عناصرها المركزية. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا دعمه القوي لتلك الترتيبات ويأمل في تحسينها. وفي

معرض تذكيرها بأن منظمة الأمم المتحدة ليست في موقف يسمح لها بنشر موظفي المقر في مسرح العمليات، اعتبرت أن التزويد الكامل لمقر بعثة الانتشار السريع بالموظفين دون تأخير يعد أولوية وأمرا حيويا بالنسبة لمصداقية مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ للسلام.

٤٧ - وأضافت أن الطلب على الشرطة المدنية يتزايد بشكل هائل وتوقعت أن تزداد صعوبة توفير الأعداد المطلوبة مع الحفاظ على النوعية واحترام مبدأ التوزيع الجغرافي الواسع واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعتبر التفكير الخلاق أمرا أساسيا للتصدي لهذه المشكلة ويدعو جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى تبادل الأفكار بذلك الصدد، واضعة نصب أعينها على الدوام متطلبات المعايير العالية في مجالي تدريب وأداء الشرطة إلى جانب أهمية دراسة المسألة المتعلقة بكيفية تطوير القدرات في مجال الانتشار السريع للشرطة المدنية.

٤٨ - وتناولت الحالة المالية فقالت إن ولايات عمليات حفظ السلام الجديدة جعلت وفاء الدول الأعضاء بكافة التزاماتها المالية تجاه المنظمة أمرا أكثر إلحاحا. واعتبرت حفظ السلام نشاطا يجب فيه ترجمة الالتزامات المشتركة إلى استعداد لتوفير الموارد الكافية.

٤٩ - وفيما يخص المبادئ التوجيهية لحفظة السلام المتعلقة بالقانون الإنساني، أعربت عن أسف الاتحاد الأوروبي للطريقة التي أجرت بها الأمانة العامة المشاورات قبل نشر تلك المبادئ. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي، بصدد دراسة تلك المبادئ التوجيهية ويعتقد أنه من المهم أن تعكس على نحو دقيق أحكام القانون الإنساني الدولي.

٥٠ - وأشادت في ختام كلمتها بأولئك الذين لقوا حتفهم أثناء خدمتهم في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفي كوسوفو وبوروندي مؤخرا. وأعربت عن سخط الاتحاد الأوروبي من أخذ موظفي الأمم المتحدة وموظفين دوليين آخرين كرهائن وإصراره، أي الاتحاد، على جعل سلامة وأمن موظفي حفظ السلام إحدى الأولويات الرئيسية بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

٥١ - **الأمير زيد رعد زيد الحسين** (الأردن): قال متحدثا باسم حركة عدم الانحياز إن الحركة كانت تؤمن دائما أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تتقيد على نحو صارم بالمبادئ التوجيهية كما وردت في الفقرات ٤٨ إلى ٥٣ من تقرير اللجنة الخاصة (A/54/87) بما في ذلك موافقة الأطراف، وعدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس، والتزام الحياد. وأضاف أن نجاح أي بعثة يتوقف على اختصاصات محددة بشكل واضح وتمويل مضمون.

٥٢ - وأشار إلى أن حفظ السلام وإن كان أداة مهمة لصون السلم والأمن الدوليين لا يجوز أن يكون بديلا للحل الدائم أو لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع. وأضاف أن عمليات حفظ السلام تستمد أعظم قيمة لها من كونها إجراء مؤقتا يساهم في وقف إطلاق النار أو وقف القتال ويوفر جوا ميسرا للسعي إلى إنهاء النزاع من خلال وسائل سلمية أخرى.

٥٣ - وأعرب عن اعتقاد حركة عدم الانحياز بأن موضوع ''التدخل الإنساني'' ينبغي أن يعالج في محافل الجمعية العامة المناسبة وليس في اللجنة الرابعة. وأشار إلى أن حركة عدم الانحياز رفضت في بيانها الأخير ما يسمى بحق التدخل الإنساني على اعتبار أنه لا يستند إلى أي أساس قانوني في الميثاق أو في المبادئ العامة للقانون الدولي. وأضاف أنه من المهم أن تميز الأمم المتحدة بوضوح بين العمليات الإنسانية وجميع الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك عمليات حفظ السلام.

٥٤ - واسترسل قائلا إن روح التعاون التي طبعت تميز بها عمل اللجنة الخاصة أثناء دورتها في ربيع عام ١٩٩٩ ساهمت في اعتماد اللجنة إجراء جديدا للعمل سيتيح للجمعية العامة النظر في مسألة حفظ السلام على نحو أكثر فعالية وتحسين دور اللجنة الخاصة في الحفاظ على علاقاتها باللجنة الرابعة على غرار العلاقة بين هيئة فرعية ولجنة رئيسية من لجان الجمعية العامة.

٥٥ - وأردف قائلا إن عددا من العمليات الجديدة أنشئت أو يجري إنشاؤها منذ آخر اجتماع للجنة الخاصة. وأوضح أنه من المهم أن يعالج مجلس الأمن جميع النزاعات بغض النظر عن موقعها الجغرافي بمستوى متساو ومتماثل من النشاط والالتزام. وفيما يتعلق بالعبء المتزايد الملقى على عاتق الأمانة العامة كنتيجة للولايات الجديدة المسندة إليها من قبل مجلس الأمن، أعرب عن رغبة حركة عدم الانحياز في معرفة الكيفية التي تعالج بها الأمانة العامة الزيادة الحالية في عدد العمليات الجديدة ولا سيما عقب التسريح التدريجي للموظفين المقدمين بدون مقابل، ومعرفة ما إذا كانت بصدد البحث عن موارد إضافية. وأشار في هذا السياق إلى أن حركة عدم الانحياز تولي أهمية كبرى لمسألة شغل جميع الوظائف على نحو ينسجم مع مقتضيات المادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة واستنادا إلى أوسع توزيع جغرافي ممكن. وأضاف أن ذلك لا ينطبق على إدارة عمليات حفظ السلام بنيويورك فقط بل وعلى عمليات حفظ السلام في الميدان أيضا.

٥٦ - ومضى قائلا إن ثمة تطورات أخرى كانت مدعاة للقلق وحجة لصالح إقامة علاقة أوثق بين الأمانة العامة والدول الأعضاء في الجمعية العامة التي تقدم معظم الموظفين العاملين في البعثات. وقال مشيرا إلى إحدى المجالات الإشكالية إن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بعث إلى الدول الأعضاء رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه استشهد فيها بتقرير اللجنة الخاصة لسنة ١٩٩٩ ولاحظ أن اللجنة الخاصة حثت الأمانة العامة على وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة فيما يتصل بالقانون الإنساني الدولي. وأضاف أن وكيل الأمين العام أرفق بهذه الرسالة نشرة الأمين العام الرسمية حول هذه المسألة التي لم تُنشر بعد.

٥٧ - ومضى يقول إن الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز رد برسالتين موجهتين إلى الأمانة العامة أعرب في إحداهما، وهي الرسالة المؤرخة ٨ تموز/يوليه، عن تقديره لوكيل الأمين العام على توزيعه الوثيقة المؤقتة، ولكنه طلب إليه أن يمنح الدول الأعضاء مزيدا من الوقت لدراستها، إذ من الواضح أن الأسبوعين المحددين لذلك الغرض غير كافيين خاصة وأن الأمانة العامة اشتغلت على الوثيقة مدة تقرب من سنتين ونصف لم تجر خلالها أي مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. واستطرد قائلا إن حركة عدم الانحياز لاحظت في تلك الرسالة أيضا أن وكيل الأمين العام لم يأخذ بعين الاعتبار الفقرة ٨٢ من تقرير اللجنة الخاصة والتي حثت فيها الأمانة العامة على وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية ''بالتشاور مع اللجنة الخاصة''.

٥٨ - ولهذا ارتأت حركة عدم الانحياز أنه من الملائم مطالبة اللجنة الخاصة بعقد دورة غير رسمية للفريق العامل حتى يتمكن عدد كبير من الدول الأعضاء من استعراض النشرة المقترحة، وهو ما تم فعلا. وفي رسالتها الثانية المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه، تم إبلاغ الأمانة العامة بقرار عقد هذا الاجتماع. وفي ٢٦ تموز/يوليه، وأثناء غياب رئيس الفريق العامل مؤقتا عن نيويورك، رتبت الأمانة العامة على عجل اجتماعا منفصلا للدول الأعضاء تم أثنائه، رغم معارضة عدد من أعضاء حركة عدم الانحياز وبلدان أخرى، اتخاذ قرار بنشر المبادئ التوجيهية في شكلها الأصلي.

٥٩ - وقال إن هذا التصرف الذي قامت به الأمانة العامة غير مقبول على الإطلاق، ولا يتفق وروح عملية التشاور المتوخاة في تقرير اللجنة الخاصة. وأشار إلى أن حركة عدم الانحياز لا تعتبر المسألة منتهية وتأمل في أن يتم دراسة المبادئ التوجيهية على نحو ملائم بالتشاور مع الدول الأعضاء. وطالب باتخاذ نهج مماثل فيما يتعلق بالتعامل مع نموذج قواعد الاشتباك وفقا للفقرة ٧٠ من تقرير اللجنة الخاصة.

٦٠ - واعتبر إجراء الأمانة العامة المتعلق بانتقاء موظفي الشرطة لبعثة كوسوفو مسألة أخرى مثيرة للقلق. فقد أبلغت الأمانة العامة البلدان المساهمة بقوات في إحاطاتها لها بأنها، أي الأمانة العامة، تعذر عليها نظرا إلى ضيق الوقت إرسال أفرقة المساعدة في الاختيار إلى تلك البلدان وأن عامل المرونة سيراعى مراعاة أكبر في عملية قبول الدفعة الأولى من عناصر الشرطة.

٦١ - وأعرب عن أسفه لأن كل شيء حدث على نحو مختلف. فقد كان اختبار إتقان اللغة الانكليزية الذي خضع له مراقبو الشرطة أصعب من الاختبار الذي خضع له أفراد البعثات الأخرى. واعتبر الكثير منهم غير لائقين للخدمة. وخضع بعض عناصر الشرطة الذين اجتازوا الاختبار الأول بنجاح لاختبار آخر فرسبوا فيه. وأضاف أن كل ذلك يسبب كثيرا من القلق لعدد من أعضاء حركة عدم الانحياز. لذا ينبغي للأمم المتحدة على الأقل أن تغطي تكاليف إعادة عناصر الشرطة هؤلاء إلى أوطانهم.

٦٢ - ومضى قائلا إن الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز يعترف بشكل عام بأن المسؤولية الرئيسية عن ترشيح عناصر الشرطة تقع على عاتق الدول الأعضاء نفسها. كما يقر بضرورة إخضاع عناصر الشرطة المدنية لمزيد من الاختبارات في الميدان في مجال مهاراتهم في قيادة السيارات، ولكن السياسة الواجب اتباعها في ذلك الصدد ينبغي أن تكون تلك التي بينتها الأمانة العامة في مذكرتها المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٦٣ - وأضاف يقول إن قلقا عميقا لا يزال يساور حركة بلدان عدم الانحياز من التأخر الحاصل في التعويض عن تكاليف القوات وعقود الإيجار الخاصة بالمعدات المملوكة للوحدات. فهذه التأخيرات تؤثر سلبا على قدرة البلدان المساهمة بقوات وربما إرادتها فيما يتصل بمشاركتها في عمليات حفظ السلام. وأشار إلى أن بلدان عدم الانحياز تود أيضا تسليط الضوء على الفقرة ١٠٧ من تقرير اللجنة الخاصة والتأكيد مجددا على واجب الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحمل نفقات المنظمة وفقا للمادة ١٧ من الميثاق مع مراعاة المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

٦٤ - وقال فيما يخص المشتريات، إن حركة عدم الانحياز تذكر بقرار الجمعية العامة ٥١/٢٣١ الصادر في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، والذي يشير إلى ضرورة إعطاء الأولوية للدول النامية. وهي ترى أيضا أن المنظمة ينبغي أن تعطي الأفضلية للعروض التي تقدمها الدول المساهمة بقوات. ولتشجيع الدول على تسديد اشتراكاتها، ارتأى أن تنظر المنظمة في خيار عدم منح العقود للدول الأعضاء التي لا تفي بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة رغم أن لديها القدرة على الدفع.

٦٥ - واستطرد قائلا إن التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها ينبغي أن يجريا في إطار نظام الترتيبات الاحتياطية المفتوح لجميع الدول. وأشار فيما يخص التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية إلى أن حركة عدم الانحياز تشدد على أهمية الفقرات ١١٥ إلى ١٢٣ من التقرير وتشير إلى أن هذا التعاون يجب أن يتقيد بنص وروح الفصل الثامن من الميثاق وأن يأخذ بعين الاعتبار الآليات المعمول بها في كل وكالة من الوكالات الإقليمية.

٦٦ - وأشار في ختام كلمته إلى أن حركة عدم الانحياز تشيد بذكرى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم أثناء آدائهم لواجبهم. وأضاف بهذا الخصوص أن الحركة تود الإعراب عن قلقها من تزايد عدد الهجمات التي يتعرض لها أعضاء بعثات حفظ السلام وأن توصي الأمانة العامة، بناء على الفقرة ٨٩ من التقرير، بأن تلتمس آراء الدول الأعضاء في هذا الموضوع وذلك في إطار فريق عامل مفتوح باب العضوية أو في حلقة دراسية حول سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام.

٦٧ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إنه بالرغم من أن النزاعات ''التقليدية'' كانت تسوى في الماضي بتوقيع اتفاق السلام فإنه لا يوجد في واقع الأمر سوى نهج واحد فيما يتعلق بالنزاعات الراهنة بالنظر إلى ما تتسم به من تعقد، ألا وهو بناء السلام، الذي يعني دعم الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم. ونظرا لتنوع المنظمات المشتركة في بناء السلام، لا بد من وجود آليات واضحة لتنسيق تحركات جميع المشاركين ولا بد أن يكون لجميع المنظمات المعنية هدف مشترك.

٦٨ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة يمكنها إنشاء عمليات متعددة المهام لحفظ السلام على أفضل وجه باستخدام مجموعة مترابطة من الوسائل الاستراتيجية المختلفة. غير أنه من اللازم توفر موظفي المنظمة على جميع الصعد، وبخاصة القيادات الميدانية، على التدريب المناسب حتى يتأتى لها القيام بتلك المهام. ولذلك يلزم إيلاء الأولوية لعمل وحدة الدروس المستفادة ووحدة التدريب.

٦٩ - واسترسل قائلا إن خبرات ومؤهلات الموظفين تلعب دورا مهما في تعزيز التعاون بين المنظمات المختلفة وإن وفد بلاده، من هذا المنطلق، يولي أهمية كبرى لأنشطة أفرقة الأمم المتحدة للمساعدة التدريبية. وأوضح أن بلاده تدعم مثل ذلك التدريب بنشاط وتوفر له المدرسين والموارد المالية. وقال إن القيادة المهنية تعد مقوما مهما آخر من مقومات نجاح عمليات حفظ السلام المتعددة المهام.

٧٠ - ومضى يقول إن ثمة حاجة إلى أن يؤخذ بعين الاعتبار توزيع الأدوار بين مختلف المشاركين الإقليميين فضلا عن الأبعاد الإقليمية الأخرى بالنظر إلى أن لكل عملية خصائص معينة تنفرد بها. ومن اللازم أن تقوم المنظمة عند استدعاء قوات عسكرية كبيرة بطلب المساعدة من المنظمات الإقليمية التي يمكن أن تكون أكثر استعدادا لتعبئة قوات أعضائها بسهولة. وارتأى أنه من الضروري من هذا المنطلق تعزيز قدرة مثل تلك المنظمات على المشاركة في عمليات حفظ السلام.

٧١ - وأشار في الصدد ذاته إلى أن وفد بلاده يرى أن الأمم المتحدة يجب أن تضع مبادئ موحدة لتدريب الأفراد والوحدات العسكرية وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية. وأضاف أنه من المهم أيضا إنشاء هياكل مشتركة للتفاعل بين منظمة الأمم المتحدة وفرادى المنظمات الإقليمية ولتحسين التخطيط والتنسيق المتعددي المهام. وارتأى أن مقر بعثة الانتشار السريع عليه أن يضطلع بدور حيوي في ذلك العمل. ولكي تتحقق تلك الأهداف المهمة يجب أن تقدم البلدان التي لديها قدر أكبر من الموارد المالية وخبرة واسعة في مجال حفظ السلام ما يلزم من تمويل وأفراد لإنشاء قدرة ذاتية لحفظ السلام داخل كل منظمة إقليمية.

٧٢ - وأضاف أن المجتمع الدولي، كما أظهرت تجربة العقد المنصرم يجب أن يساعد البلدان على إعادة بناء مجتمع مدني قادر على البقاء حتى يتسنى تحقيق سلم مستدام. وأوضح أن نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة إدماجها تلعب كلها دورا مهما في ذلك الصدد.

٧٣ - واستطرد قائلا إن وجود أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة يعد عاملا رئيسيا لزعزعة الاستقرار خلال المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع حيث تشكل تهديدا لأمن حفظة السلام والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ولذلك ارتأى أن ثمة حاجة إلى إدراج تسريح المقاتلين السابقين وجمع الأسلحة الصغيرة ضمن ولاية عمليات حفظ السلام في المستقبل.

٧٤ - وأضاف أن وفد بلاده يرى أن إصلاح النظام الأمني للدولة خاصة عناصره التي من قبيل الشرطة والقضاء ونظام العدالة الجنائية يعد واحدا من أهم المسائل في جميع جهود بناء السلام تقريبا. وأضاف أن تلك العناصر تعد من الوظائف الرئيسية لأي دولة وينبغي عدم إغفالها في عملية التعمير الوطنية.

٧٥ - ولذلك، فإنه من المهم أن تؤكد الأمم المتحدة للدول الأعضاء ضرورة بناء القدرة التي تسمح بالمشاركة في عمليات حفظ السلام للمتخصصين في ميدان إصلاح قطاع الأمن إذ أن النقص في مثل هؤلاء الأشخاص يلاحظ بوضوح في كافة أرجاء العالم. واقترح أن تنظر المنظمة في مسألة إعداد استراتيجية مشتركة للمشاركة في إصلاح ذلك القطاع. وارتأى أنها ينبغي أيضا أن تنشئ معايير مشتركة وتنظم تدريبا مشتركا لتلك الفئة من الموظفين.

٧٦ - وأشار إلى أن بناء السلام يستلزم على نحو متزايد تدريب وإعادة تشكيل هيكل قوات الشرطة المحلية. ويعد ذلك عنصرا مهما من عناصر إصلاح عموما لقطاع الأمن ويتطلب تغيير المحيط المؤسسي الذي تعمل فيه الشرطة. وأوضح أن تلك العملية تتطلب بذل جهود لسنوات عديدة إلى جانب توفير المنظمة لضباط يتمتعون بخبرات في مجال بناء المؤسسات وتدريب الشرطة وإعادة تشكيل قوات الشرطة. وتعد تلك المسألة ذات أولوية بالنسبة لبلده. واستطرد قائلا إن عددا من ضباط الشرطة النرويجيين المحنكين يعملون في الوقت الراهن كمدرسين في دورات دراسية في مجال الشرطة المدنية في جميع أرجاء المعمورة.

٧٧ - واختتم كلمته بقوله إن النزاعات المسببة لعدم الاستقرار، من قبيل الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة وغير ذلك، كثيرا ما تتجاوز آثارها الحدود الوطنية. ولذلك لا مناص من النظر إلى بناء السلام باعتباره مسألة ذات أبعاد إقليمية.

٧٨ - **السيد سوتويو** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فأكد من جديد على المبادئ التوجيهية المتصلة بعمليات حفظ السلام المجسدة في البلاغ الختامي لمؤتمر وزراء حركة عدم الانحياز وفي تقرير اللجنة الخاصة المقدم إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ونظرا للتعقد المتزايد لعمليات حفظ السلام التي تنفذها الأمم المتحدة، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا قلقة بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومتفقة على الحاجة إلى منح هؤلاء الموظفين الحماية الكافية. ومن المهم أيضا تأمين أقصى درجات الحياد في العمليات وكذا في أوساط الموظفين المعينين فيها. وأشار إلى أن الإجراء الخاص بتعيين موظفي الأمم المتحدة يشكل مصدر قلق بالغ. وأضاف أنه يجري اتخاذ تدابير فيما يخص الموظفين الدوليين بغرض تأمين التمثيل العادل، لكن ذلك لا ينطبق على موظفي الأمم المتحدة المحليين في مناطق البعثات. واعتبر ذلك منافيا لطبيعة الأمم المتحدة الحيادية مشيرا إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تحث الأمانة العامة بقوة على إيلاء تلك المسألة عناية بالغة.

٧٩ - واسترسل قائلا إن بإمكان المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي ككل لعب دور في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفقا لنص وروح الميثاق وولاية مجلس الأمن. وأشار إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستدرس سبل

ووسائل تحسين التعاون مع الأمم المتحدة بغرض تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة. كما أعرب عن اعتقاد الرابطة بأن الجهود الإقليمية ليست بديلا عن دور الأمم المتحدة في صون السلم إذ أن المنظمة تتحمل المسؤولية الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. وأضاف أن الجهود الإقليمية في مجال حفظ السلام ينبغي أن تستند تماما إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تخضع لمراقبة مجلس الأمن. واستطرد قائلا إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعتنق مبدأ المشاركة العالمية في عمليات حفظ السلام.

٨٠ - وأضاف أنه ينبغي للأمانة العامة في حالة رفضها طلب أي دولة عضو المشاركة في عملية لحفظ السلام أن تشرح سبب قرارها. وأشار إلى أن الأمانة العامة اتخذت خلال الأشهر الأخيرة خطوات لتحسين الترتيبات الخاصة بإطلاع الدول الأعضاء على عمل البعثات في المناطق. وأضاف أن الأمانة العامة ينبغي أن تتصل مباشرة بالبعثات الدائمة المعنية إذا لم يتوفر لديها الوقت لعقد اجتماع بغرض تبليغ المعلومات المهمة أو الملحة.

٨١ - وأعرب عن ترحيب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بقيام الأمم المتحدة لأول مرة منذ أربع سنوات بتقليص المبلغ الذي يتم اقتراضه من ميزانية حفظ السلام بتمويل بنود تندرج في الميزانية العادية. وأوضح أن الاقتراض يؤثر سلبا على قدرة المنظمة على الالتزام بالمواعيد المحددة لرد التكاليف إلى البلدان المساهمة بالقوات والمعدات في عمليات حفظ السلام والتي يعد كثيرا منها بلدانا نامية. وأعلن أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تحث الأمين العام بقوة على إيلاء اهتمام عاجل لمشكلة المدفوعات المتأخرة وبخاصة المستحقة للبلدان النامية. وذكر أن المنظمة مدينة حاليا للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بنحو ٣٠ مليون دولار. وينبغي ألا تضار البلدان النامية المساهمة بقوات من جراء عدم وفاء الآخرين بالتزاماتهم.

٨٢ - وأضاف أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالرغم من التقدم الذي حققته شعبة المشتريات، تحث الأمانة العامة بقوة على مواصلة الجهود بهدف تحسين وإصلاح الإجراءات والقواعد المتعلقة بالمشتريات وتوسيع النطاق الجغرافي لقائمة الموردين، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لزيادة حجم المشتريات المتعلقة بعمليات حفظ السلام من البلدان النامية ومنح المعاملة التفضيلية للبائعين المنتمين إلى تلك البلدان الذين يستوفون الشروط المقررة. وقال إنه بالرغم من أن أغلبية الدول الأعضاء تتحمل الالتزامات المالية والالتزامات الأخرى المتصلة بعمليات حفظ السلام، فإن المشتريات الخاصة بتلك العمليات ما زالت تتم أساسا من عدد ضئيل من البلدان.

٨٣ - وأعرب في الختام عن دعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا للجنة الخاصة وعن امتنانها العميق لحفظة السلام في كافة أرجاء العالم.

٨٤ - **السيد زكي** (مصر): ذكر أن أول عملية لحفظ السلام بمعناها المستقر قد ووفق عليها من قبل الجمعية العامة وليس من قبل مجلس الأمن، وجرى تنفيذها على الأراضي المصرية في مطلع سنة ١٩٥٧. وأشار إلى تلك العملية بغرض إعادة التأكيد على الدور المنوط بالجمعية العامة في الميثاق في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

٨٥ - وفيما يتصل بالمناقشة الجارية حول تبني الأمم المتحدة لنهج ذي صبغة إنسانية في معالجة الأزمات، قال إن الوفد المصري مصر على التقيد بالموقف الثابت لحركة عدم الانحياز والمتمثل في الحاجة إلى التمييز بين العمل في مجال حفظ السلام والعمل الإنساني. وأشار إلى أن الجمعية العامة ينبغي أن تضطلع بالدور الرئيسي في مناقشة تلك القضايا وأن مصر لديها مقترح محدد في ذلك الصدد.

٨٦ - ومضى يقول إن أحداث سنة ١٩٩٩ التي أعقبت نهاية آخر دورة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أثارت عددا من المسائل الهامة، وهي: أساليب وهيكل عمل الأمانة العامة ومدى ملاءمتها للظروف الناشئة عن العمليات الجديدة؛ وأهمية نظام الترتيبات الاحتياطية بالنسبة للمنظمة ومدى وفاء مساهمات الدول الأعضاء بالمتطلبات؛ والاستعراض الشامل للقواعد المنظمة لدور الشرطة المدنية، التي أصبحت عنصرا مهما في أغلب عمليات الأمم المتحدة.

٨٧ - واسترسل قائلا إن الوفد المصري ينظر بقلق بالغ إلى التأخيرات في سداد التكاليف التي تكبدتها مصر عن مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة. وأوضح أن تلك التأخيرات تؤثر سلبا على قدرة مصر وغيرها من البلدان، وخاصة البلدان النامية، على مواصلة مساهمتها بفعالية في تلك العمليات.

٨٨ - وأضاف أن السنة الحالية قد شهدت حدثا مهما يتصل بإصدار الأمانة العامة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي الخاص بموظفي عمليات حفظ السلام. وفضلا عن ما قاله ممثل الأردن في ذلك الصدد، فإن الوفد المصري يرى أن المبادئ التوجيهية ينبغي أن تخضع للاستعراض والتقييم. وينبغي أن يتم ذلك بالدرجة الأولى في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بالتنسيق مع اللجنة السادسة.

٨٩ - وأعرب في ختام كلمته عن ترحيب الوفد المصري باقتراح اللجنة الخاصة الذي يدعو إلى دراسة أسلوب عملها في اللجنة الرابعة وفي الجمعية العامة. وأضاف أن مصر تتطلع إلى تعزيز التعاون بين اللجنة الخاصة والأمانة العامة، الأمر الذي سيكون له وقع إيجابي على الطريقة التي تعالج بها الأمم المتحدة المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين.

٩٠ - **السيد باربرز** (الفلبين): قال إن السنة المنصرمة اتسمت بتحديات استثنائية لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمستويات الموارد سواء تعلق الأمر بالأمم المتحدة أو بالدول المساهمة وأضاف أن ثمة شعورا بأن العديد من الدول المساهمة قد بدأ يعاني من ''فتور عزم المانحين'' بسبب تزايد عدد العمليات.

٩١ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة أصبحت لديها خبرة في عمليات حفظ السلام، بيد أنه سيكون من الحماقة بمكان الاعتقاد بأن التعود والممارسة كفيلان بالقضاء على جميع المشاكل. فالأمر، بطبيعة الحال، أبعد من أن يكون كذلك. ففضلا عن أن العالم ما يزال يعاني من العنف والصراع، فإنه لا يتوفر أيضا أي اتفاق إزاء المفاهيم والاستراتيجية التي تشكل أساس بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومضى يقول إن تنامي الوعي بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي يضع قيدا جديدا على المفاهيم التقلدية المتصلة بالسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وأوضح أن الفلبين تقدر سيادة الدول والطبيعة الكونية لحقوق الإنسان باعتبارهما عنصرين مهمين للقيم والمصالح الوطنية.

٩٢ - واسترسل قائلا إن الأمم المتحدة ينبغي أن يكون باستطاعتها إيجاد توازن بين إعلاء مبدأ سيادة الدول وتعزيز حقوق الإنسان. ومن الضروري، إذا أريد إخضاع النظام الدولي لسلطة القانون، تأييد ما قرره المجتمع الدولي من قصر الحق في استعمال القوة على مجلس الأمن، باستثناء الحالات التي تملي فيها ضرورة الدفاع عن النفس ذلك. وارتأى أن السماح بالتدخل من جانب واحد أو التغاضي عنه من شأنه إرساء سابقة خطيرة في سياسة القوة بالنسبة للأجيال المقبلة، مما سيؤدي إلى اندثار سلطة القانون. وأضاف أنه ينبغي في الوقت ذاته ألا يسمح للحكومات بالتستر وراء قناع السيادة بينما تتمادى في قمع حقوق الإنسان الأساسية.

٩٣ - وأردف قائلا إن الفلبين تشارك بنشاط في عدة بعثات لحفظ السلام وإنها ستواصل القيام بذلك في حدود ما تسمح به مواردها. وأضاف أنها ممتنة بصفة خاصة للجهود التي تبذلها الأمانة العامة بغرض تحقيق التوازن بين الجنسين في إدارة عمليات حفظ السلام وفي الميدان ولجهود الإدارة في هذا الشأن.

٩٤ - وأشار إلى أنه بينما يمكن تجزئة مسألة عمليات حفظ السلام في مجملها إلى عدد من الجوانب التفصيلية، فإنه قد يكون من المفيد أن ينظر في وضع حفظ السلام باعتباره أحد شواغل الأمم المتحدة المهمة. واختتم كلمته بقوله إن المجتمع الدولي يجب عليه إيجاد توازن بين مبدأي سيادة الدول وحقوق الإنسان التي أعلن عنها في مختلف المنتديات بالنظر إلى أن هناك، على ما يبدو، صداما بينهما.

٩٥ - **السيد كازيخانوف** (كازاخستان): قال إن كازاخستان تدعم بقوة أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وجهودها الرامية إلى تعزيز إمكاناتها في ذلك المجال وتتفق في الرأي مع الدول التي تعتقد أن العالم في القرن المقبل لا بد أن يصبح متعدد الأقطاب وخاليا من مراكز القوة وخطوط التقسيم ومن المواجهة والصدامات.

٩٦ - ومضى قائلا إن تحليل الأسباب الرئيسية للمنازعات التي حدثت في الماضي يبين أن منع تحول المنازعات الممكن وقوعها إلى أعمال عنف لا يمكن السيطرة عليها لا يتأتى إلا من خلال نظام للإنذار المبكر يستند إلى استراتيجية وقائية تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة وعن طريق توفر الإرادة السياسية اللازمة. وأضاف أن ذلك الأمر جلي أيضا في الأزمات الأخيرة في كوسوفو وتيمور الشرقية. وأعرب في هذا السياق عن تأييد وفد بلاده تماما لضرورة تعزيز إمكانات المنظمة في مجال منع المنازعات المسلحة وذلك بتقوية استراتيجية الدبلوماسية الوقائية والانتشار الوقائي ونزع السلاح الوقائي.

٩٧ - واستطرد قائلا إن إنشاء آلية شاملة لمنع الاندلاع الفعلي للصراعات المدمرة وانتشارها إلى الساحة الدولية ما زال يشكل أحد المهام الرئيسية في مجال بناء السلام. وأوضح بهذا الخصوص أنه من الضروري مواصلة البحث عن طرائق للتصرف الفعال إزاء الصراعات المعقدة التي تنشأ في عالمنا المعاصر والتي غالبا ما تستلزم القيام في آن واحد باتخاذ إجراءات لحفظ السلام وتشجيع التنمية.

٩٨ - وأضاف قائلا إن البلدان الفقيرة أصبح احتمال تورطها في الصراعات المسلحة في السنوات الأخيرة أكبر بكثير من البلدان الغنية. لذلك، فإن وفد بلاده يتفق تماما مع استنتاجات الأمين العام التي تذهب إلى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يشجع بقوة السياسات التي ترمي إلى تحسين الأمن المرتكز إلى الشعب في المناطق المعرضة للصراعات حيث أن توفر حد أدنى من معايير الأمن يشكل شرطا أساسيا للتنمية. ومن المهم أيضا لتحقيق تلك الأهداف قيام المنظمة بتطبيق مفهوم جديد ومتكامل للأمن على المستوى المحلي.

٩٩ - وأعرب عن إشادة وفد بلاده بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام المتعلقة بإيلاء الاهتمام على النحو الواجب للمقترحات المتعلقة بالمشاركة في عمليات حفظ السلام في إطار نظام الترتيبات الاحتياطية الذي تتجلى إمكاناته في كونه يضم حاليا أكثر من ثمانين دولة.

١٠٠ - وفي سياق التدابير اللازمة لجعل تدريب حفظة السلام أكثر فعالية، قال إن زيادة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تنفيذ التدريبات المتعددة الأبعاد لحفظة السلام جديرة بأن تحظى بموافقة غير مشروطة. وذكر أنه لتحسين التدريب الاحترافي لحفظة السلام، قامت أوزبكستان وقيرغيزستان في السنتين المنصرمتين، بالاشتراك

مع كتيبة سانترازبات المشتركة لحفظ السلام ووحدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وتركيا وأذربيجان وجورجيا، مرتين بتدريبات متعددة الأبعاد في إقليم كازاخستان. وأضاف أن تدريبات حفظ السلام تلك شملت مسائل تتصل بتنسيق التعاون في تسيير عمليات حفظ السلام عند وقوع صراعات محلية وتقديم المساعدات الإنسانية، كما تتصل بنظام القيادة والمراقبة والدعم الإداري.

١٠١ - واختتم كلمته قائلا إن كازاخستان مازالت ملتزمة بقوة بواجباتها في مجال حفظ السلام وإنها ستواصل بذل أقصى ما في وسعها لتقديم مساهمة عملية في تعزيز إمكانات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

١٠٢ - **السيد فالدفييسو** (كولومبيا): قال إن وفد بلاده على قناعة بفعالية عمليات حفظ السلام باعتبارها آلية لتأمين السلم والأمن الدوليين استنادا إلى المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه لا توجد في نفس الوقت أي منهجية عامة تتيح إمكانية الاستجابة بصورة فعالة لمختلف الأوضاع المتأزمة التي تنشأ بصورة أكثر تواترا نتيجة للصراعات الداخلية وليس الدولية.

١٠٣ - وأضاف أنه بالنظر إلى أن مفهوم صون السلم والأمن الدوليين يتيح القيام بنطاق عريض من العمليات يتراوح بين منع الصراعات والبناء المباشر للسلام، فإنه من المهم بصفة خاصة تحسين آلية الإنذار المبكر بمسببات الصراعات والاستعداد للتعامل معها وفق ذلك قبل نشوء حاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة. وأشار بهذا الخصوص إلى أن التدابير المتعلقة بصون السلم والأمن ينبغي ألا يوضع عبء تنفيذها على مجموعة محدودة من البلدان. وأضاف أنه من غير المقبول الخروج عن المبادئ الأساسية والمعايير القانونية التي تشكل أساس عمل المجتمع الدولي المشترك لدى الاضطلاع بالجهود المتعلقة بتنفيذ ولاية صون السلم والأمن الدوليين.

١٠٤ - وأردف قائلا إن الطابع المعقد لحالات النزاع التي يلزم معالجتها في الوقت الراهن تقتضي جعل أنشطة المنظمة أكثر دينامية مع الحفاظ على نهج يتسم بالحذر. وذكر أن ذلك سيشكل المهمة الرئيسية خلال القرن المقبل.

١٠٥ - وقال إنه ورد في تقرير الأمين العام الأخير أن الإشارات إلى عدم احترام المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان يجري استخدامها بصورة متزايدة لتبرير استعمال القوة حتى بدون موافقة مجلس الأمن. وأشار بهذا الخصوص إلى أن وفد بلاده يؤيد ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم أعضاء حركة عدم الانحياز ويساند دعوة أعضاء تلك الحركة إلى التدبير بوضوح بين الأنشطة الإنسانية وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٠٦ - وأضاف أن كولومبيا تعتقد أيضا أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم، عند معالجة الأزمات الإنسانية، باستخدام آلياتها القائمة في مجال دعم الأنشطة الإنسانية على أساس التعاون البناء مع الحكومات الوطنية الشرعية التي تبدي رغبتها في إيجاد حلول.

١٠٧ - وقال إن الطبيعة المتعددة الأوجه لعمليات حفظ السلام تفرض الحاجة إلى مزيد من الوضوح والشفافية في ولاياتها وأهدافها. وذكر أن التقيد الصارم بالولايات، إلى جانب موافقة الأطراف مسبقا، من شأنهما أن يحسنا فعالية العمليات ويعززا الثقة ويزيدا من احتمالات نجاح أنشطة المجتمع الدولي المشتركة. واختتم كلمته بقوله إن كولومبيا تلاحظ بارتياح في هذا الصدد توزيع نشرة الأمين العام المتعلقة باحترام قوات الأمم المتحدة للقانون الإنساني.

١٠٨ - **السيد ساتو** (اليابان): قال إن مجلس الأمن اتخذ خلال الاثني عشر شهرا المنصرمة عددا من الإجراءات المهمة في مجال حفظ السلام، في كوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتيمور الشرقية وسيراليون على سبيل المثال. وأشار في هذا السياق إلى أنه نشأ عن ذلك عدد من القضايا التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي بصفة عاجلة، بما في ذلك قضايا قدرة المنظمة على الاستجابة للأزمات الإنسانية.

وينبغي إيلاء اهتمام جاد في هذا الصدد للبيان الذي أدلى به الأمين العام في الجمعية العامة يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر حول أهمية التدخل الذي يشكل فيه حفظ السلام عنصرا أساسيا والمأزق الذي يطرحه ذلك التدخل.

١٠٩ -وأعرب عن رغبة وفد بلاده في التعليق على مسألتين؛ تتمثل الأولى في الحاجة إلى إقامة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أساس مالي سليم، فقد ضاعفت الأمانة العامة، لأسباب وجيهة، تقديرات الميزانية الخاصة بتلك العمليات في سنة ١٩٩٩. وينبغي أن تذكر الدول الأعضاء نفسها مجددا بالتزامها بدفع أنصبتها المقررة كاملة في الوقت المحدد ودون شروط. ويجب علاوة على ذلك عدم الاعتماد بصورة مفرطة على التبرعات لتعويض النقص في الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام أو المهام السياسية التي تقوم بها الأمم المتحدة. وذكر أن حالة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ليست مشجعة في ذلك الصدد: فقد تم تمويل المرحلة الأولى بشكل كامل تقريبا من التبرعات، وساهمت اليابان بصفة خاصة بأكثر من ١٠ ملايين دولار في الصندوق الاستئماني.

١١٠ -وقال إن المسألة الثانية هي سلامة أفراد حفظ السلام التي تمثل شرطا أساسيا لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع ذلك فإن ١٣ من موظفي المنظمة لقوا حتفهم أثناء قيامهم بواجبهم خلال سنة ١٩٩٩ وحدها. ولا بد أن ينظر إلى هذه الخسارة المأساوية باعتبارها تذكيرا آخر بالظروف الخطيرة التي يواجهها أفراد الأمم المتحدة أثناء أدائهم لواجبهم. وأشار إلى أن اليابان تشدد منذ أمد طويل على الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل تأمين سلامة الأفراد في الميدان. وذكر أن المتطلب الأول هو إنشاء أطر قانونية دولية لتأمين سلامة الأفراد، وأضاف أن اليابان ترحب في هذا الصدد بالاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وتدعو الدول التي لم تنضم إليها بعد إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

١١١ -وأضاف أن المتطلب الثاني يتمثل في تنفيذ تدابير ملموسة لتحسين سلامة الموظفين. وأشار في هذا الصدد إلى الأهمية البالغة للصندوق الاستئماني الخاص بأمن موظفي الأمم المتحدة والأنشطة التدريبية التي يدعمها ذلك الصندوق. وقال إن اليابان قامت من جانبها باتخاذ ترتيبات لعقد عدة حلقات دراسية تدريبية لمتطوعي الأمم المتحدة وساهمت بمبلغ مليون دولار في دعم الأنشطة ذات الصلة.

١١٢ -واستطرد قائلا إن اليابان تدرك أهمية إضفاء طابع متعدد الجنسيات حقيقة على القوة الموجودة في تيمور الشرقية، وإنها قررت المساهمة بنحو ١٠٠ مليون دولار في الصندوق الاستئماني بغرض تيسير مشاركة البلدان النامية الآسيوية والبلدان النامية الأخرى في القوة الدولية. وأعرب عن اعتقاد بلده بأن إضفاء الطابع الدولي على القوة الموجودة في تيمور الشرقية سيشكل قيمة إيجابية عند انتقال عملية حفظ السلام إلى الأمم المتحدة. لذلك، فإن بلده يناشد البلدان الأخرى، لا سيما المتقدمة النمو التي لن ترسل قوات، إلى المساهمة في الصندوق.

١١٣ -وأبدى دعم وفد بلده للتحسين المقترح في أساليب عمل اللجنة الخاصة. واختتم كلمته بأن أعرب عن أمل اليابان، باعتبارها ضمن مقدمي مشروع القرار، في أن يؤدي تنفيذ المقترح إلى مزيد من المناقشات المثمرة في الدورات المقبلة للجنة الرابعة واللجنة الخاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥